

Submission date: 03/06/2018

Accepted date: 28/08/2018

قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني: دراسة تحليلية

Palestinian Zakat Law: An Analytical Study

Ahmed Shehab, NurazmAl-lail Bin Marni, Muhammed Fathi Yusof
Universiti Teknologi Malaysia

Shehab_ahmd@hotmail.com

الملخص

تعد الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام، ولقد قرر الشرع الحنيف للإمام - رئيس الدولة - الإشراف على أموال الزكاة تحصيلاً وأداءً، بوصفها من الأمانات الواجبة المنوطة بها، ومقتضى هذا أن يستعين رئيس الدولة بكل ما توصلت إليه البشرية من أدوات ووسائل إدارية وتقنية تكفل الاستيعاب والتوزيع العادل لأموال الزكاة. تهدف الدراسة بشكل أساسي للتعرف على أحكام قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني رقم (9) لسنة 2008، والمعوقات القانونية لتطبيق القانونية، والتجربة العملية لهيئة الزكاة الفلسطينية. ومن خلال هذه الورقة البحثية الوقوف سنقف على واقع التنظيم القانوني والمؤسسي للزكاة في فلسطين، وأهم التحديات التي تواجهها، لنتطرق بعدها إلى أهمية تطبيق قانون الزكاة الفلسطيني ودوره في إرساء المزيد من الشفافية والمصداقية في تحصيل وتوزيع أموال الزكاة، ونتطرق أخيراً إلى تجربة هيئة الزكاة الفلسطينية. وصولاً لنتائج الدراسة، وأهمها ضرورة حملات التوعية للمواطنين حول أهمية الزكاة، وأخذ المشورة من أصحاب الاختصاص قبل إصدار القانون، بالإضافة لتعديل بعض مواد القانون والتي تناولتها الدراسة، وذلك باعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: قانون الزكاة، هيئة الزكاة.

Abstract

Zakat is the third pillar of Islam and the Imam - the head of state was responsible to supervise the Zakat money collecting and performing, as described as one of the obligations which is entrusted. This may be assisted with all technical and administrative tools and means by humanity that ensures adjustment and equitable distribution of Zakat funds. The study mainly aims to identify the provisions of the Palestinian zakat Regulatory Act No. (9) for the year of 2008, and the legal obstacles to the application of the legal and practical experience to the Palestinian Authority Zakat. Thus, the study will focus on the reality of the legal and institutional regulation of Zakat in Palestine and the most important challenges. Besides, the study will discuss about the importance of applying the law of the Palestinian Zakat and its role

in establishing transparency and accountability particularly in obtaining and distributing of Zakat funds. Lastly, we will discuss about the experience of the Zakat Palestinian body. And the results of the study, the most important of which is the need for awareness campaigns for citizens on the importance of Zakat And taking advice from specialists before the promulgation of the law, in addition to the amendment of some of the articles of the law. by Adoption of descriptive analytical approach.

Keywords: law of zakat, zakat body.

المقدمة

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي قرينة الصلاة في كتاب الله، جاء ذلك في سبعة وعشرين موضعاً، وهي عمود من أعمدة الدين التي لا يقوم إلا بها، وتمثل الزكاة حقاً تعبدياً، يلتزم بها كل مكلف يملك نصيباً محدداً من المال، وقد قرر الفقهاء أن الزكاة عبادة مالية، والزكاة هي أول نظام للعدالة الاجتماعية. وبينت السنة مكانة الزكاة فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة" (Al-Hadeeth Al-Bukhari: 25). وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: "بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم" أخرجه البخاري ومسلم. وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً، وصوم رمضان" (Al-Hadeeth Al-Bukhari: 4515).

ولقد حذرت الأحاديث الصحيحة من منع الزكاة فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن رسول الله قال: "ما من أحد لا يؤدي زكاة ماله إلا مُتِّلَ له يوم القيامة شجاعاً أقرع حتى يُطَوَّقَ به عنقه" (Al-Hadeeth Al-Nassai: 11018)، ثم قرأ علينا النبي صلى الله عليه وسلم مصداقه من كتاب الله "ولا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة" (Al-Imran: 180).

ولقد أوكل الفقه الإسلامي للإمام أو الرئيس مهمة تحصيل الزكاة وتوزيعها وفقاً لمصارفها المحددة شرعاً، وذلك ما اقتضى منطقاً على الحاكم أو الإمام استخدام الوسائل الإدارية لتنظيم هذا الأمر بما يخدم وييسر تنظيم تحصيل وتوزيع الزكاة.

ويؤكد على هذا المعنى الفنجري (2006) الذي يرى أن "الزكاة ليست مجرد إحسان متروك لاختيار المسلم، وإنما هي فريضة إلزامية، يستوفيهها ولي الأمر من المكلفين بها، ويصرفها على المستحقين لها. لذا كان الخطاب القرآني للنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بصفته الإمام "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا".

(Al-toba: 103) فتحصيل الزكاة ليست مسئولية الأفراد، بل هو وظيفة للدولة، ألزم بها الإسلام حكوماته، ولم يوكلها إلى الأفراد؛ وذلك لجملة من الأسباب لا يحسنُ بشريعة الإسلام أن تهمله (Al-Fangri: 2006).

إن الشريعة الإسلامية تعد نظام شامل ومتكامل للحياة البشرية جمعاء، حدد الله بها العلاقة بين العبد وربّه، والعلاقة بين العباد فيما بينهم والعلاقة بين الأمة الإسلامية وغيرها من الشعوب على جميع الأصعدة، وأنها ليس كما فهمها الكثيرين منهم باقتصرهم واختزلهم للشريعة الإسلامية في الصلاة والصيام والزكاة والحج. (Zara, Abdul MuthAl-iff: 2017) إلا أن ذلك لا ينفي الأركان العامة للإسلام والتي تتمثل في الفرائض الخمس ومنها الزكاة.

وتعمل الزكاة على القضاء على الفقر في المجتمع المسلم؛ إذ إنها تستهدف الفقراء في المقام الأول، وتذهب لسد الحاجات الأولية لهم؛ بل إن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجاً جذرياً أصيلاً لا يعتمد على المسكنات الوقوتية، أو المداواة السطحية الظاهرة (Al-Bashir: 2012).

لهذا كانت أهمية الزكاة في الإسلامية، باعتبارها وسيلة أساسية لمحاربة الفقر والمحافظة على المجتمع المسلم، بالإضافة للوسائل التطوعية الأخرى كالصدقة وغيرها. وللزكاة حكم كثيرة، من أبرزها: تطهير النفس من الشح والبخل، وتطهير نفس الفقير من الحسد على الأغنياء، وسد حاجة الإسلام والمسلمين.

وتهدف الدراسة بشكل أساسي للتعرف على أحكام قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني رقم (9) لسنة 2008، والمعوقات القانونية لتطبيق القانون، والتجربة العملية لهيئة الزكاة الفلسطينية. ومن خلال هذه الورقة البحثية الوقوف سنقف على واقع التنظيم القانوني والمؤسسي للزكاة في فلسطين، وأهم التحديات التي تواجهها، لنتطرق بعدها إلى أهمية تطبيق قانون الزكاة الفلسطيني ودوره في إرساء المزيد من الشفافية والمصداقية في تحصيل وتوزيع أموال الزكاة، ونتطرق أخيراً إلى تجربة هيئة الزكاة الفلسطينية.

التنظيم المؤسسي والقانوني للزكاة

إن كون الزكاة فريضة دينية وأداة مالية متميزة من أدوات المالية العامة الإسلامية، جعل منها مؤسسة اجتماعية تقوم الدولة برعايتها وتسييرها بما يخدم مصالح المجتمع، إذ أن تنظيمها في إطار مؤسسي بدأ منذ بدء تشريع هذه الفريضة وكان مما تواتر عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه رضي الله عنهم من بعده (Mansour: 2013). حيث يعد تحصيل الزكاة ليست مسئولية الأفراد، بل هو وظيفة للدولة، ألزم بها الإسلام حكوماته، ولم يوكلها إلى الأفراد؛ وذلك لجملة من الأسباب لا يحسنُ بشريعة الإسلام أن تهملها أبداً (Al-Fangri: 2006):

أولاً: إن كثيراً من الأفراد قد تموت ضمائرهم، أو يصيبها السقم، فلا ضمان للفقير إذا ترك حقه لمثل هؤلاء. ثانياً: في أخذ الفقير حقه من الحكومة - لا من الشخص الغني - حفظاً لكرامته، وصيانةً لماء وجهه أن يراق بالسؤال، ورعاية لمشاعره أن يجرحها بالمن والأذى.

ثالثاً: إن ترك هذا الأمر للأفراد يجعل التوزيع عشوائياً، فقد ينتبه أكثر من غني لإعطاء فقير واحد، وقد يُغفل عن آخر، فلا يفطن له أحد، وربما كان أشد فقراً واحتياجاً.

رابعاً: إن صرف الزكاة ليس مقصوداً على الأفراد من الفقراء والمساكين، وأبناء السبيل، فمن الجهات التي تصرف فيها الزكاة مصالح عامة للمسلمين، لا يقدرها الأفراد، وإنما يقدرها أولو الأمر، وأهل الشورى في الجماعة المسلمة، مثل إعطاء المؤلف قلوبهم، وإعداد العدة والجهاد في سبيل الله، وتجهيز الدعوة لتبليغ رسالة الإسلام في العالمين.

خامساً: إن الإسلام دين ودولة، وقرآن وسلطان، ولا بد لهذا السلطان وتلك الدولة من مال تقيم به نظامها، وتنقذ به مشروعها، ولا بد لهذا المال من موارد، والزكاة مورد هام ودائم لخزانة الدولة أو لبيت المال في الإسلام.

تقسيم تطور تاريخ الزكاة

يمكن تقسيم تطور تاريخ الزكاة إلى ثلاثة مراحل وهي مرحلة العهد النبوي والخلفاء الراشدين، ومرحلة ما بعد عهد الخلفاء الراشدين، ومرحلة منتصف القرن العشرين وما بعده.

أولاً: العهد النبوي والخلفاء الراشدين

امتاز العهد النبي بالزامية تحصيل الزكاة من الأغنياء وتوزيعها على مصارفها، عن طريق العاملين في الدولة الإسلامية، وقد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة لتحصيل الزكاة كفريضة من فرائض الإسلام من البلدان التي دخلت الإسلام، كمعاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن. وظهر الديوان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الدفتر الذي تسجل فيه الإيرادات والنفقات والمحتاجين من عموم المسلمين وغيرها من بيانات، ويرجع بعض المؤرخين ذلك لتأثر دولة الإسلامية حينها بالحضارة الرومانية والفارسية التي سبقت الحضارة الإسلامية بالتدوين والسجلات.

وكان منع الزكاة سبباً رئيسياً لحرب الردة في عهد أبوبكر الصديق رضي الله عنه، أما في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتسعت دولة الإسلام واتسمت بتطور آليات تحصيل الزكاة وتوزيعها، أما في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه فقد ترك مهمة إخراج زكاة الأموال الباطنة وهي ما أمكن إخفاؤه من الأموال: من الذهب، والفضة، وغرور

التجارة" إلى أربابها رفعاً للمشقة عنهم، أما خلافة علي رضي الله عنه فلم تشهد أي تطور لتنظيم الزكاة، وبقيت كما هي على عهد الخلفاء.

ثانياً: ما بعد عهد الخلفاء الراشدين

اتسعت رقعة الدولة الإسلامية في عصر الأمويين والعباسيين، ونتيجة للانشغال بالفتوحات الإسلامية وكثرة واجبات الحكام والولاية ضعف الاهتمام بتنظيم الزكاة، ولم تعد كافية لسد حاجيات الدولة، لذا اتجهت الدولة لفرض الضرائب على الناس.

وكذلك الحال كان في عهد الدولة الفاطمية والأندلسية والعثمانية، فلم يظهر أي اهتمام حقيقي بتنظيم الزكاة كفريضة من فرائض الإسلام، نتيجة لأسباب متعددة أهمها بذخ الحكام وانصرافهم عن تطبيق الشريعة الإسلامية وتفكك الدولة الإسلامية وكثرة التقلبات السياسية فيها.

ثالثاً: منتصف القرن العشرين وما بعده

شهد قطاع تنظيم الزكاة في الدول العربية والإسلامية ثورة إدارية، تأثراً بالحدثة وتعدد القوانين وتطور مفهوم المؤسساتية، وفي ذلك تنقسم المؤسسات التي تقوم على تنظيم الزكاة إلى قسمين:

المؤسسات الرسمية

تمتاز هذه المؤسسات أنها تنظم الزكاة وفقاً للقانون، وينظمها في ذلك قانون عادةً ما يكون خاصاً يسمى قانون الزكاة، ينظم فيها القانون كافة تفاصيل تنظيم الزكاة من حيث التحصيل والتوزيع وآلية ذلك والهيكلة التنظيمية للجهاز الإداري.

وتختص هذه المؤسسات بعدة خصائص أهمها توحيد الجهاز الذي يقوم على الجباية والتوزيع، ومعاينة الممتنع عن دفع الزكاة، وتحديد أنواع الأموال التي تقع على الزكاة، وتعدد طرق جباية الزكاة والتي عادةً ما تكون استقطاع من الراتب بعد توافر شروط الزكاة. ومن هذه الدول، فلسطين والسعودية وليبيا والسودان وباكستان وماليزيا.

وقد شرعت الدولة السعودية بتحصيل الزكاة رسمياً منذ تأسيسها، وكان تنويج هذا الإجراء بصدر المرسوم الملكي رقم 8634/28/2/17 وتاريخ 1370/6/29هـ، القاضي باستيفاء الزكاة الشرعية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بواقع (2.5%) من الأفراد والشركات الذين يحملون الرعوية السعودية، ثم ألحق به فيما بعد رعايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (Al-Muzaini: 2018).

بينما بدأت فلسطين بتطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة (2008) في العام (2012) وذلك بعد إتمام إنشاء الهيكل الإداري والتنظيمي لصندوق الزكاة الفلسطيني.

في حين أن الزكاة في ماليزيا تتبع للمجالس الدينية في الولايات وتتبع تلك المجالس للسلطين، أما الولايات الفدرالية الثلاث - وهي كوالالمبور وبوترا جيا ولابوان - فتقوم على جمع الزكاة فيها هيئة صندوق الزكاة التي تتبع مباشرة لإدارة الشؤون الدينية في مجلس الوزراء (Al-Adam: 2018).

ويمكن تمكين نظام الزكاة وذلك من خلال جمع الإلزامية من خلال جمع إدارة جهود إنفاذ القانون للزكاة الإجبارية، بحيث يتم توفير التمويل الإنتاجي المقصود لتلبية الاحتياجات التمويلية للإنتاج بالمعنى الواسع، أي تحسينها للأعمال، سواء الإنتاج والتجارة والاستثمار. استناداً إلى نوع التمويل المنتج، ويمكن تقسيمها إلى قسمين، وهما: أولاً: تمويل رأس المال العامل، وهي احتياجات التمويل لتحسين الكميات والإنتاج النوعي، فضلاً عن التجارة، وثانياً: تمويل الاستثمار، بما يشمل المرافق المتعلقة بالاستثمار (Solihah: 2015).

ويمكن القول بجواز استثمار أموال الزكاة في أحوال قليلة تحكمها الضرورة كما هو الحال في فلسطين، فقد تتوفر أموال الزكاة هذا العام ولا تتوفر العام المقبل، بسبب منع دخولها، ففي مثل هذه الحالة يمكن القول بجواز استثمار أموال الزكاة حفاظاً على استمرارية الدخل للفقير، والقول بهذا لا ينافي القول بعدم الاستثمار، لأن القول بالمنع مبني على أن الزكاة دورية تحصل كل عام، فمال الزكاة متحقق الوجود (Al-sefi: 2017).

وينبغي التفرقة بين ما تقوم به المؤسسات الرسمية من فرض الضرائب والرسوم عن جمع الزكاة وتوزيعها على مصارفها المحددة شرعاً. وللتفرقة بينهما علينا أن نحدد بداية أوجه الاتفاق والاختلاف بين معنى الضريبة في الفقه الإسلامي ومعناها في اصطلاح الاقتصاديين (Al-Nadaf, Al-kurdi, Ghraith: 2017):

أوجه الاتفاق: الضريبة في الفقه الإسلامي تفرضها الدولة على سبيل الجبر والإلزام، وكذلك عند الاقتصاديين تفرضها الدولة جبراً وإلزاماً، والضريبة في الفقه الإسلامي وعند الاقتصاديين فريضة نقدية لا يقابلها نفع يعود على الممول.

أما أوجه الاختلاف:

1- الضريبة في المفهوم الإسلامي تستند في فرضيتها إلى أصل شرعي من الكتاب، أو السنة، أو الآثار الواردة عن الصحابة الكرام، في حين أن الضريبة في اصطلاح الاقتصاديين لا تعتمد في فرضيتها على شيء من الشريعة، بل قد

تفرضها على أساس نظرية سيادة الدولة، أو على أساس أن الأفراد ملزمون بحكم كونهم أعضاء في المجتمع بالمشاركة في النفقات العامة التي تقوم بها الدولة.

2 - تعد الضريبة من موارد الدولة في العرف الدولي مورد الثابتة، في حين أن الضريبة من وجهة نظر الشريعة تفرض لظروف طارئة تعجز الدولة عن مواجهتها، وليست تشريعاً أصيلاً بل استثنائياً.

المؤسسات الخيرية

وينتشر هذا النوع من المؤسسات على نحو واسع في العالم العربي والإسلامي، خصوصاً في المناطق المنكوبة، وتمتع هذه المؤسسات بالدعم الحكومي إدارياً ومالياً دون الأخذ بمبدأ الإلزام بدفع الزكاة، وعادة ما تعتمد هذه المؤسسات على الدور الإعلامي والتوعية الثقافية بأهمية دورها في تحصيل الزكاة من الناس، وعادة ما تهتم هذه المؤسسات بالكم، بحيث تتنوع أنشطتها لتشمل الزكاة بأنواعها والصدقة، والهدف الأساسي لهذه المؤسسات تغطية مصاريف مشاريعها وأنشطتها الإغاثية، وأغلب هذه المؤسسات تشتمل بأنشطتها دول أخرى بحكم الروابط الإنسانية والدينية والعرقية وغيرها.

ومن هذه المؤسسات التي أخذت سيطراً كبيراً مؤسسة الإغاثة الإسلامية "Islamic Relief" ومقرها بريطانيا، ومؤسسة "IHH"، ومقرها تركيا، ومؤسسة "MY CARE" ومقرها ماليزيا، ومؤسسة "ACT" ومقرها إندونيسيا.

ولقد ظهرت حديثاً فكرة الجمعيات التعاونية بحكم تطور المجتمع الإنساني بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتهدف الجمعيات التعاونية الإسلامية لتقديم الخدمات المالية للمستفيدين، من خلال جمع الزكاة ومشاريع الوقف وهذا يعد من الأدوات المالية لتوزيع الثروات والقضاء على الفقر وبناء اقتصاد ينبض بالحياة وذلك من خلال إنشاء علاقة أفضل بين الفقراء والأغنياء (Jamui: 2017).

ولا شك أن المؤسسات الخيرية تعتمد بشكل كبير على الإعلام واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك، من خلال الوسائل والأساليب المقنعة للمتبرع، مرفقةً بالإحصائيات وطبيعة المشاريع التي تنفذها. وتأكيداً على أهمية الخطاب الإعلامي للمسلمين وغير المسلمين فقد تناولت دراسة بعنوان الدعوة في وسائل الإعلام من أجل استدامة المسلمين هذا المجال الهام، وأكدت على أهميته دراسة كلاً من Hussein, Hassan, Yusuf (2017) بقولهم: يحتاج المواطنون العالميون إلى أن يتعلموا عن الإسلام والمسلمون الحقيقيون. ويمكن أن يكون هذا النهج جزءاً من المسؤوليات التي يقوم بها الدعوة المسلمون أثناء نشر دعوتهم، ودورهم في تطوير وسائل الإعلام الجديدة، وخاصة

وسائل الاعلام الاجتماعية، مهمة نشر المعلومات عن الإسلام هو أكثر ملاءمة. وأخيراً، حان الوقت للإسلام أن يرتفع عبر وسائل الإعلام بطريقة إيجابية من أجل زيادة استدامة المجتمع الإسلامي.

نظرة عامة لقانون تنظيم الزكاة الفلسطيني رقم (9) لسنة (2008).

نظم المشرع الفلسطيني أحكام الزكاة وفقاً للشريعة الإسلامية في قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة (2008) والصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، بهدف تنظيم الزكاة من خلال هيئة مستقلة ومتخصصة بشؤون الزكاة في الأراضي الفلسطينية، ويأتي ذلك في إطار تقديم العون للفقراء والمساكين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

وبدأ في قطاع غزة في يوليو من العام (2012) العمل بالقانون الفلسطيني للزكاة، وذلك من خلال هيئة الزكاة الفلسطينية، بحيث تشكل من نخبة من العلماء المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد والإدارة، إضافة إلى مجموعة من رجال الأعمال، وتسبب وجود بعض الثغرات القانونية في القانون بتأخير تطبيق القانون أربع سنوات لحين إيجاد حلول قانونية لذلك.

وقد منح القانون أموال الهيئة الاستقلالية عن أموال الحكومة من خلال وجود نظام محاسبي وحسابات وقوائم مالية وموازنات خاصة بالزكاة. فقد شمل قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة (2008) اثنين وخمسين مادة قانونية في ثمانية أبواب، مقسمة على النحو الآتي:

الباب الأول: التسمية والتعاريف، وشمل تعريفاً لمصطلحات القانون.

الباب الثاني: وجوب الزكاة وشروطها العامة، ونص فيه على شروط الزكاة.

الباب الثالث: الأموال التي تجب فيها الزكاة ومقاديرها، بأنواعها وتعددتها واختلاف مقاديرها.

الباب الرابع: هيئة الزكاة الفلسطينية، حيث تناول إنشاء هيئة الزكاة الفلسطينية وهيكلها الإداري، ومهامها واختصاصاتها وتبعيتها.

الباب الخامس: تحصيل الزكاة ومصارفها، تطرق لمصارف الزكاة الثمانية ونسب الصرف لكل مصرف.

الباب السادس: العقوبات، ونص على العقوبات الواجبة في الممتنع عن إخراج الزكاة.

الباب السابع: الإقرارات والتظلمات، نص على اختصاص محكمة الاستئناف الشرعية في النظر بالطلبات والتظلمات في قرارات الزكاة المستحقة أو التظلمات.

الباب الثامن: أحكام عامة، ويشمل التأكيد على رجعية أحكام القانون للشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالجباية والصرف، والتأكيد على صلاحية مجلس الأمناء ومجلس الإدارة بعمل لائحة تنفيذية للقانون، وخضوع حسابات هيئة الزكاة للرقابة والإشراف من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، وسرية بيانات هيئة الزكاة. ولا شك أن هذا القانون جاء ثمرة جهود مضمّنة في سبيل تطبيق فريضة الزكاة من خلال جمعها وتنمية مواردها، وإنفاقها في مصارفها الشرعية، تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي عبر تبني أنظمة مالية وإدارية، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومعايير الجودة المؤسسية. وقدم القانون تسهيلات من شأنها تشجيع المواطنين على دفع الزكاة، بحيث يتم خصم قيمة الزكاة المدفوعة من الضريبة المستحقة، وذلك يؤدي المواطن واجبه القانوني بدفع الضريبي وفقاً لشعيرة تعبدية وهي دفع الزكاة.

حيث أوكل لهيئة الزكاة الفلسطينية القيام بعدد من المشاريع، مثل دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة، ومشروع زكاة الفطر، ومشروع الماء حياتي، ومشروع تأهيل السجناء وعائلاتهم، ومشروع كفالة طلاب العلم، ومشروع الأضاحي، ومشروع الزي المدرسي والحقيبة المدرسية وغيرها من المشاريع. وتعمل هيئة الزكاة الفلسطينية مع المؤسسات المحلية والدولية وفقاً لبروتوكولات ثنائية في سبيل الارتقاء بتنظيم الزكاة وتحصيل أكبر فائدة منها، بما يحسن الجودة الاقتصادية للزكاة، وبما لا يدعى مجالاً للشك فإنه لخصوصية الوضع الفلسطيني المأساوي والحصار المطبق ومحدودية الدخل في فلسطين فإنه لا يمكن لهيئة الزكاة أن تعمل وحدها على سد حاجة الفقراء والمحتاجين في فلسطين.

معوقات تطبيق قانون الزكاة الفلسطيني

لا شك أن حال قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة (2008) كحال أي قانون من حيث وجود قصور في التشريع وثغرات قانونية، وذلك على الرغم من استناد القانون واستمداد أحكامه من الشريعة الإسلامية بشكل أساسي وكامل، إلا أنه القانون من صياغة إنسان يصيب ويخطأ. وتنقسم هذه المعوقات كالتالي:

1- معوقات تتعلق بتشريع القانون وتطبيقه

وتشمل هذه المعوقات التالي:

أولاً: أن تشريع القانون تم بموافقة المجلس التشريعي في قطاع غزة دون الضفة الغربية، وذلك خلال فترة الانقسام الفلسطيني، مما يطعن في شرعية القانون.

ثانياً: الفجوة بين إقرار القانون وتطبيقه، والتي امتدت لمدة أربعة سنوات، حيث تم إقرار القانون في العام (2008)، بينما تم تطبيقه في العام (2012).

ثالثاً: تطبيق القانون في قطاع غزة دون الضفة الغربية.

2- معوقات تتعلق بالوضع العام في فلسطين

أهم هذه المعوقات هي نقص الموارد المالية اللازمة لتفعيل عمل هيئة الزكاة الفلسطينية، في ظل ازدياد نسبة الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة لفرض ضرائب مثل ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة مما يثقل كاهل رؤوس الأموال بالضرائب والديون.

وكذلك تقييد الاحتلال الإسرائيلي لتحويل الأموال لداخل فلسطين بما فيها أموال الزكاة، والتي تساهم بشكل كبير في تغذية صندوق هيئة الزكاة بالأموال. مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود كادر متخصص ومستقل في إدارة أموال الزكاة.

3- معوقات تتعلق بمتن القانون (Al-ga, Al-ashi: 2008).

وتتعلق هذه المعوقات والصعوبات بنص مواد قانون تنظيم الزكاة في فلسطين، ويمكن إجمالها كالاتي:

- لم يشمل القانون في الباب الأول الخاص بتعريف المصطلحات والتسمية إلى تعريف كلاً من شاه جذع أو ثني معز.
- لم يتطرق القانون في الباب الثالث الخاص بالأموال التي تجب فيها الزكاة ومقاديرها إلى الزكاة في الأسهم والسندات والصكوك.
- لم يتناول القانون في الباب الثالث الخاص بالأموال التي تجب فيها الزكاة ومقاديرها إلى تعريف الوعاء الزكوي.
- لم يشر القانون لزكاة مالك الأرض المجر للأرض.
- احتمال بعض النصوص أكثر من معنى، مما يتوجب إيضاحها.
- لم يميز القانون بين الديون التي تستحق حالاً (أقل من سنة) والديون غير المستحقة الدفع (أكثر من سنة).
- عدم اكتمال كيفية تحديد مقادير الزكاة في الأموال التي تجب فيها الزكاة.
- لم يوضح القانون أساس التقييم في زكاة المنتجات الصناعية.
- القانون أشار لكيفية تعامل الضريبة مع الزكاة، لكن قانون الضريبة لم يشر لكيفية تعامل الزكاة مع الضريبة.
- قصور التشريع في تحديد مدد وشكل مجلس الأمناء والإدارة ومواصفاتهم.
- لم يحدد القانون نسب الصرف لكل مصرف من مصارف الزكاة.
- لم يحدد القانون كيفية تحصيل الزكاة حال عدم وجود سيولة لدي المكلف.

الخاتمة

بناءً على ما سبق ذكره، نخلص إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

- 1- تعترض تطبيق قانون الزكاة الفلسطيني مجموعة من المعوقات والصعوبات، بما يقتضي إجراء مراجعة شامل للقانون قبل إقراره وتطبيقه.
- 2- تلخص الدراسة أن تطبيق قانون تنظيم الزكاة لم يتم وفقاً لإجراءات إقرار ونشر وتطبيق القوانين وفقاً للقانون الفلسطيني، والذي ينص على تطبيق القانون بعد شهر من إقراره في المجلس التشريعي ونشره الجريدة الرسمية، وتطبيقه في سائر الأراضي الفلسطينية في آن واحد.
- 3- توصي الدراسة بتأجيل العمل بقانون تنظيم الزكاة الفلسطيني لحين إقراره من المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية بشكل موحد.
- 4- تؤكد الدراسة على حملات توعية والتثقيف للمواطنين بأهمية الزكاة من الناحية الاقتصادية ودورها في محاربة الفقر والعدالة الاجتماعية، بالإضافة للناحية الشرعية ووجوب إخراجها والتأكيد على فرضية الزكاة.
- 5- توصي الدراسة بتعديل نصوص قانون تنظيم الزكاة بما يشمل الملاحظات سالفة الذكر، بعد أخذ المشورة من أصحاب الاختصاص في تخصصات القانون والإدارة والاقتصاد والشريعة، قبل إقرار القانون بما يضمن سلامة القانون من أي عيوب، وكذلك الاستفادة من القوانين ذات الصلة كقانون الزكاة السعودي واليميني والليبي وغيرها من القوانين ذات السبق.

REFERENCES

- Abdullah Al-Saifi. (2017). Development and investment of zakaat funds. Palestine. *Journal of Islamic University of Islamic Studies*, 25(1), 111.
- Abdullah bin Mansour. (2013). *The importance of applying the principles of governance in the zakat*. Turkey: Economic and Social Statistical Research and Training Center for Islamic Countries.
- Cucu Solihah. (2015). Tithe history value reactualisation promoting the efficiently implementation of zakat management. *Journal Ddinamika Hukum*, 15(2).
- Essam Al-Bashir. (2012). *Zakat and its role in fighting poverty*. Sudan: The Higher Institute of Science Zakat.
- Fatai Owolabi Jamiu. (2017). Contributions of Islamic co-operative societies to Muslims in Yorubaland (south-western Nigeria). *Al-'Abqari: Journal of Islamic Social Sciences and Humanities*, 11, 51-63.
- Khalid Al-Muzaini. (2018). Zakat impact and development of collection tools. *Islam Today*. <http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-34-13878.htm>.
- Maher Al- Nadaf, Read Al-Karmi, Majdi Ghaith. (2017). The rule of taxation and evasion of them in the Islamic Fiqh. *Journal of Law and Sharia Sciences*, (44), Supplement 1, 186.
- Mahmoud Al-Adam. (2018). Malaysian invitation to activate zakat to fight poverty. *Al-Jazeera Net*. <http://www.aljazeera.net/>.
- Mohammed Al-Agha, Mohammed Al-Ashi. (2010). Gaps and problems in the law of zakat organization Palestine. *Journal of the Islamic University of Gaza*, 18(1), 30.

-
- Mohammed Al-Fangri. (2006). *Zakat in modern language. Journal of Menbar Al-Islam, 3, 108.*
- Rosninawati Hussin, Fauziah Hassan, Sofia Hayati Yusoff. (2017). Guest editors: Da'wa in the media for Muslims sustainability. *Al-'Abqari: Journal of Islamic Social Sciences and Humanities, 12, 7-10.*
- Yusef Muhrm Ben Zara1, Mohamed Mihlar Abdul Muthaliff. (2017). The Concept of Administrative Leadership from the Perspectives of Modern Management Thought and Islamic Sharia. *Journal of Islamic Social Sciences and Humanities, 11, 59.*